S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان

المستشار/ خالد محمد عثمان

أمـــام

الجلسة الأولى للمفاوضات الحكومية
حول أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥م

(Stock- Taking, 19 – 21 January 2015)

نيويورك : الأثنين ١٩ يناير ٢٠١٥م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،،،

١. أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للسيد السفير مشاري كاماو والسيد السفير ديفيد ديمنغوي على الجهود التي بذلاها، ونرحب بإعتماد الجمعية العامة للقرار المتعلق بتنظيم أعمال القمة المقررة في سبتمبر من هذا العام وكذلك القرار المتعلق بتنظيم المفاوضات الحكومية حول أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥م، ما زال هناك الكثير من العمل في المستقبل وأود أن أنتهز هذه الفرصة لنعبر عن ثقتنا ودعمنا وتعاون وفدنا الكامل معكم.

٢. يود وفدي أن يضم صوته للبيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا إنابةً عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وبيان المغرب إنابةً عن المجموعة الأفريقية، وبيان اليمن إنابةً عن الدول العربية.

٣. نود كذلك أن نؤكد على التوافق الذي بُني حول تقرير مجموعة العمل مفتوحة العضوية حول أهداف التنمية المستدامة المضمن في الوثيقة A/68/970 والتي أكد قرار الجمعية العامة A/RES/68/309 على أنها الأساس الرئيس لإدماج أهداف التنمية المستدامة في أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥.

السيد الرئيس،،،

٤. القضاء على الفقر بحلول العام ٢٠٣٠م هو التحدي العالمي الذي يواجهنا جميعاً ويتعين حشد كافة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهته.

٥. نؤكد على مخاطبة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على نسقٍ متكامل ومتوازن مما يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر المدقع ثم القضاء عليه، ويتيح أكثر فرصاً للعمل خاصةً للشباب، ويحسن من جودة التعليم ويمكّن من تحسين حياة الأفراد الأكثر فقراً، ويزيد من وتيرة النمو الإقتصادي ويمكن الإقتصادات الوطنية من التكامل والتفاعل على المستوى الإقليمي والدولي بناءاً على حرية التجارة وبعيداً عن الإجراءات الأحادية والعقوبات الإقتصادية المعوقة لجهود التنمية والقضاء على الفقر وبناءاً على خيارات الدول الوطنية وأولوياتها.

٦. ضرورة تعزيز التعاون الدولي إستناداً على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبناء شراكة عالمية شفافة بشأن التنمية المستدامة تقوم على تقوية التعاون بين الشمال والجنوب، ومن هنا نؤكد على الدور المحوري للمساعدات التنموية الرسمية (ODA) كمصدر أساسي وهام للتمويل للدول النامية وندعو إلى الوفاء بالإلتزام بتوفير 0.7% من إجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة لصالح البلدان النامية بما في ذلك النسبة المحددة للبلدان الأقل نمواً وتوفير موارد إضافية في إطار التعاون الدولي والشراكة العالمية من أجل تحريك الموارد الوطنية والإقليمية والدولية وزيادة الإستثمارات والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. وهنا نرى أهمية إصلاح النظام المالي الدولي ومعالجة آثار الأزمة المالية والإقتصادية العالمية وإيجاد معالجات محفزة للديون الخارجية التي تكبل الدول الأقل نموا من الإنطلاق.

٧. وبشأن للمفاوضات الحكومية، يؤكد وفدنا على أهمية الإنخراط بين الدول الأعضاء في مفاوضات شفافة شاملة تنبني على قواعد الإجراءات للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٨. الجزء الأول من الوثيقة الختامية للأجندة التنموية لما بعد العام ٢٠١٥م، نرجو أن يركز على القضايا التنموية والإقتصادية وأوضاع التنمية المستدامة، وتهيئة المناخ الدولي وتوفير البيئة المناسبة عالمياً لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

٩. المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة نرجو أن تصبح مجالاً للتوافق الدولي والشراكة العالمية وتسهم في تعزيز المؤشرات على المستوى الوطني والإقليمي بدون التدخل في الأولويات الوطنية لأنها عملياً لن تؤتي أُكلها وفي هذا الصدد ننتظر أن نسمع الكثير حول هذا الموضوع، خاصةً حول Technical Proofing وdata revolution.

١٠. وسائل التنفيذ هي الجزء الذي سيوضح جدية المجتمع الدولي وبالتحديد الجزء المتقدم من العالم في تقديم المساعدة للدول النامية لمواجهة تحديات الفقر وخاصةً في مجالات التمويل، ونقل التكنولوجيا، ورفع القدرات على كافة المستويات، والتدريب وبناء المؤسسات، والتعاون في نشر التكنولوجيا والعلوم والمعارف بهدف تعزيز التنمية.

١١. مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة يجب أن يسود عندما نتحدث عن تنمية عالمية مستدامة تخاطب كافة التحديات العالمية المتصلة بالقضاء على الفقر، وآثار

التغيرات المناخية، وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

١٢. الإطار الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء لمتابعة ومراجعة التقدم المحرز على المستوى العالمي لأجندة التنمية هو الإطار السياسي رفيع المستوى (HLPF) ونود أن نشير هنا إلى ضرورة تكيف نظام الأمم المتحدة التنموي مع أهداف الأجندة التنموية التي سيتم الإتفاق عليها وأن توجه الأمانة العامة أولوياتها إلى ترشيد الصرف وتوجيهه لهذا الغرض وتخصيص موارد إضافية من الميزانية والمساهمات الطوعية لتعزيز البيئة المحفزة لتحقيق التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،،،

١٣. يؤكد وفدي على ثقته الكاملة في قيادتكم كما يجدد تعاونه الكامل، ويتطلع وفدي إلى أهداف تنموية متفق عليها واضحة مقنعة قابلة للتطبيق سهلة القياس تعمل على تحويل حياة الناس إلى الأفضل في الفترة الزمنية المحددة.

وشكراً السيد الرئيس،،،